التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)

د: رحالي حجيلة جامعة تيبازة

الملخص:

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي انه طرا تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوما ومحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال.

وبشكل عام يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، انطلاقا من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة، وعموما تعتبر التنمية المستدامة اعم واشمل من التنمية الاقتصادية ، لكن يتبادر في دهننا تساؤلات تتمثل بصيغة كيف؟ و لماذا؟.

وللإجابة عن هذه الأسئلة يتضح في هذا المقال العلمي، الذي يهدف إلى الحديث عن كيفية انتقال التنمية بوجه عام من التنمية الاقتصادية، إلى التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى،
تفسير أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على مفهوم التنمية .

Résumé :

Le développement à la lumière des variables mondiales (du développement économique au développement durable)

Un adepte de la genèse du développement à l'échelle mondiale et locale, découvrira une claire et constante évolution du développement en tant que concept et contenu. Cette évolution est une réponse réelle à la nature des problèmes confrontés par les sociétés, et un reflet réel des expertises internationales accumulées dans ce domaine en question et au fil des années.

D'une manière générale, on distingue quatre grandes phases de l'évolution du concept du développement et de son contenu a travers le monde, depuis la fin de la Seconde Guerre mondiale à ce jour et du développement économique au développement durable. Le développement durable est généralement considéré comme étant plus général et plus global que le développement économique, cependant des questions sont à

sustainable development. This latter is considered as broader and more general than the economic development, however, questions are raised: How? and Why?

To answer these questions, it is clear through this research article, which aims to discuss the transition of development in general, from the economic development to sustainable development on the one hand, the analysis of the developments and the most important changes of which the development concept suffered from, on the other hand

soulever dont : comment ? et pourquoi ?

Pour répondre à ces questions, il est clair à travers cet article scientifique, qui vise à débattre le passage du développement de manière générale, d'un développement économique à un développement durable d'une part ; et d'autre part، l'explication des évolutions et des changements les plus importants qu'a subit le concept du développement lui-même

Abstract:

Development in the light of the global variables (from economic development to sustainable development)

The follower of the development genesis, on global and local scale will find out a clear and evolving development as a concept and content, this evolution is a real answer to the problems faced by communities, and a real reflection to the international skills accumulated, over the years, in this field.

We can generally distinguish four main phases in the evolution of the development concept and its contents, in the world since the end of World War II to present, from the economic development to

مقدمة:

إذا كانت التنمية تعد هدفا رئيسيا للسياسة العامة في المجتمع، فانه يجب أن تكون فكرة التنمية قائمة ومنسجمة تماما مع الفلسفة في ذلك المجتمع بالنسبة للنمو الاقتصادي وأساليبه والسرعة التي يجب تحقيق الهدف فيها، كما يعبر عن ذلك القادة والمشرعون و واضعو السياسة، كما أن على سياسة التنمية وأهدافها أن تستند على أنظمة قائمة ومقبولة، وان تكون هذه الأنظمة ذاتها منسجمة مع أهداف التنمية والتغيرات التي ستحدثها، وفي الوقت نفسه لا بد وان يكون المسؤولون عن إدارة مشروعات التنمية وتطبيقها هم أيضا مقتنعين بأهداف السياسة ومتفقين على نتائجها المتوقعة، وإذا كانت هناك خلافات وتناقضات بين هذه الشروط والأوضاع القائمة، فسيكون الفشل أكثر احتمالا من النجاح، وسيصبح التناقض بين الشروط اللازمة والأوضاع القائمة بمثابة الأزمة التي يجب إيجاد حل لها قبل أن يكون بالإمكان تحقيق مشروعات التنمية.

يمكن القول بان رسم سياسة التنمية في مجتمع ما يجب أن تعي ضرورات الحاضر وتراث الماضي وتطلعات المستقبل .

إن عمليات التنمية تعتبر القاعدة التي تسعى إلى تحقيقها الدول في العالم لإحداث تغيرات جذرية وفي شتى المجالات التنموية، في محاولة لنقل القطاعات الإنتاجية إلى حال أفضل والسعي إلى توفير حياة كريمة للإنسان، هذه الأهداف التي ترغب كل دولة في تحقيقها من خلال برامجها وخططها التنموية تعتبر من أفضل الأهداف التي يتوجب على كل دولة أن تعمل للوصول إليها، ولكن الجهود المبذولة والإمكانيات المتوفرة، تختلف من دولة إلى دولة أخرى، فهناك مجموعة الدول المتقدمة التي استطاعت من خلال ما بذل من جهود تنموية أن تصل إلى مستويات متقدمة، وهناك مجموعة أخرى وهي الدول النامية ما زالت تبذل المزيد من الجهود لمحاربة التخلف والخروج من حلقاته.

فظاهرة التخلف هي إشارة إلى عدم توافر شروط النمو والتنمية، وبالتالي، قد يكون التخلف نتيجة تعطيل العمل الجاد الهادف إلى تحسين حياة الإنسان داخل المجتمع، وهذا التعطيل قد يكون نتيجة لقوة خارجية طبيعية أو بشرية، كما هو الحال في أوقات الكوارث والحروب، أو كما حصل في ظل السياسات الاستعمارية، أو قد يكون

التخلف حصيلة عدم توافر المنطقية والوعي وعدم توافر السرعة والقوة لمجابهة المتغيرات البيئية المحيطة أو مواجهة التحديات، فعدم القدرة على مواجهة التغيرات المحيطة يعني التأخر والتخلف.

أما التنمية، فهي عملية شاملة، تتناول كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يشير أي قصور في هذه الجوانب إلى التخلف والتراجع، لذلك فان التنمية تقوم على الأخذ بكل المتطلبات، وذلك للقضاء على التخلف ومحاربة جميع أشكاله، حيث يشير مفهوم التخلف إلى حالة ذات خصائص مناقضة ومعاكسة لحالة التقدم، فمفهوم التخلف ينطبق على معظم الدول النامية، إذ لا يقتصر التخلف على قطاع إنتاجي واحد، بل يمتد إلى كافة القطاعات الأخرى، وتظهر مؤشرات هذا التخلف على شكل تراجع في مستوى الدخل القومي وانخفاض الإنتاجية، وتناقص معدلات تراكم رأس المال، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وهذه مؤشرات دالة على وجود التخلف.

ويقاس التخلف من خلال ملاحظة الهوة أو الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فعملية اختصار هذه المسافة، تعني أن الدول المتخلفة قد قطعت شوطا كبيرا نحو التقدم، وفي ظل هذه المفاهيم، يمكن النظر إلى التخلف على انه-حالة مجموعة من الدول تجمعها خصائص مشتركة أهمها انخفاض الدخل، والنمو، ومعدلات المعيشة، إضافة إلى تراجع وضعف مساهمات القطاع الخاص في النمو، وفي التشغيل، وفي توفير النقد، كذلك يمكن اعتبار أن هذه الحالة سوف تؤدي إلى تراجع في مستويات المعيشة وارتفاع معدل الوفيات، وزيادة نسبة الفقر بين المواطنين وسيطرة قيم اجتماعية على سلوكيات الناس .

1- ماهية التنمية:

ا-مفهوم التنمية:

إن محاور التنمية وأبعادها تعتبر متداخلة ومتفاعلة، وكنتيجة لهذا التفاعل والاختلاف، تعددت المحاولات لوضع تعريف واضح لمفهوم التنمية، فهناك من حاول ربطها بالبعد الاقتصادي وأخر ربطها بالبعد الاجتماعي...وهناك من حاول ربطها بالبعد الثقافي والسياسي، والسبب وراء هذه الاختلافات، هو أن كل فريق حاول إثبات وجهة

نظره، فالاقتصاديون ركزوا على الجانب الاقتصادي، أما مفكرو الاجتماع فقد تركزت محاولاتهم على الجانب الاجتماعي في وضع تعريف التنمية.

لذلك فانه من الصعب تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي، تتمثل في مجموعة من الروابط أو بنسيج من العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية.

فالتنمية تمثل التقدم الذي يطرأ على المجالات الحياتية، لتحسين المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الأمر الذي يساعد على تحديد مفهوم واضح للتنمية في أنها عبارة عن تحقيق زيادة متسارعة ومتراكمة ودائمة عبر فترة من الزمن، مما يساعد على تحديد مفهوم أخر للتنمية، يتمثل في قدرة المجتمع على الاعتماد على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع ضرورة التركيز على أولوية تعبئة الموارد المحلية وصناعة معدات ووسائل الإنتاج وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل متطلباتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على المساهمة في تحقيق التنمية .

ب-تعريف التنمية:

فالتنمية تتطلب ضرورة التركيز على المشاركة والديمقراطية خاصة في عمليات صناعة القرار وتحمل المسؤولية اتجاه الأفراد والمؤسسات والمجتمع بشكل يساعد على تحقيق التنمية الحقيقية واللازمة لبناء الإنسان ومساعدته في الوصول إلى أهدافه وتحسين مستوى حياته.

وقد ظهرت تعاريف متعددة للتنمية حيث يعرفها والت روستو -بأنها تخلي المجتمعات المتخلفة من السمات التقليدية السائدة وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة

وفي تعريف أخر لهيئة الأمم، تعرف التنمية على أنها-العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع

وفي تعريف أخر لماركس-التنمية هي عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية

ويعرفها أبو النجا على أنها- عمليات اجتماعية واقتصادية تستهدف رفع مستوى معيشة الشعب لكي يصل إلى مستوى معيشة الشعوب والبلاد المتقدمة حضاريا-

ويعرفها عامر الكبيسي على أنها-حالة عقلية وعقلانية محددة الأبعاد ومعروفة المعالم تطرح من قبل المؤسسات والمجتمعات كبديل للواقع القائم وكهدف يمكن تحقيقه في المستقبل المنظور .

ويعرفها حسن شحاتة، الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية

وبناء على ما سبق فانه يمكن الاستنتاج من التعاريف المذكورة أن التنمية هي: نقلة نوعية وكمية من وضع إلى وضع أخر أفضل منه وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والإدارية والصحية والتكنولوجية.

2-مراحل تطور مفهوم التنمية، وتتمثل في:

ا-التنمية بوصفها مرادفا للنمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات .

ب-التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدا مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان

يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، ففذ أخذت التنمية تركز على مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

ج-التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة(الكاملة):

إذا كانت التنمية الاقتصادية تركز جهودها على تنمية الموارد المادية أكثر كما أنها تهدف إلى الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المادية في المجتمع وذلك للعمل على زيادة الإنتاج، فان التنمية الاجتماعية تركز على تنمية الموارد البشرية أكثر من غيرها من الموارد، وإذا كانت الموارد الطبيعية والمادية والتكنولوجية مهمة للتقدم الاقتصادي للتنمية الاقتصادية، فان العنصر البشري يلعب أهم الأدوار في توزيع عناصر الإنتاج في المشروعات المختلفة وفي تمويلها وإنتاجها.

ويرى بعض الباحثين أن عملية التنمية هي عملية اقتصادية بالدرجة الأولى وامن مجال الاجتماعي يدخل ضمن هده العملية بينما يجد بعض الباحثين أنها عملية ذات هدف اجتماعي شامل يحمل في طياته الجوانب المجتمعية الأخرى وضمنها- الاقتصاد- وهناك فريق ثالث يرى أن التنمية هي عملية اقتصادية اجتماعية.

وفي ذلك يقول البرت مايير-أن التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في تنمية المجتمع، وبدونها يصبح البرنامج التنموي عقيما لا جدوى فيه، لان عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فإننا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى معيشة المواطنين.

بينما يذهب أخر إلى أن الهدف من تنمية المجتمع هدف اجتماعي أولا وقبل كل شيء، وان التنمية الاقتصادية هي في الحقيقة نتاج المعرفة، وان تصح أبدان مواطنيه من الأمراض والعلل، وان يرفع وعي التقدم الاجتماعي، لان المجتمع الجاهل المريض يجب أن يخرج أولا من ظلام الجهل إلى المستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن عملية التنمية لا يمكن أن تحقق الأهداف الموضوعة ما لم تتزاوج عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا لتنصهر في بوتقة واحدة وفي وقت واحد، والحقيقة انه من الناحية العملية والتطبيقية ليس هناك خط فاصل بين أهداف التنمية

الاقتصادية وأهداف التنمية الاجتماعية، ولا يمكن أن تحدث احدهما دون الأخرى، فكل منهما يكمل الأخر ويرتبط به، ولكل مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية صفة اجتماعية وهدف اجتماعي، وكذلك لكل مشروع اجتماعي هدف اقتصادي مما يؤكد ارتباطهما وتكاملهما.

و امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان

ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن اطر التكامل القطاعي والمكاني.

د-التنمية المستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدا العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام 1978.

انتشر مفهوم التنمية المستدامة بشكل سريع في أنحاء المعمورة، وأصبح الكثير من الناس يستخدمون المصطلح، وقد ارتبط ظهور التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم، وهذه المشكلات هي:

*الانتشار الواسع والمتزايد للفقر.

*التدهور المستمر للبيئة الطبيعية.

ويتطلب حل المشكلة الأولى إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي للحد من النفقات الخارجية حسب الطرق التقليدية، ومعروف أن الاقتصاد القومي يمتاز عادة بنمو مستمر في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يقاس بالدخل الحقيقي للفرد، وهذا النمو يمكن أن يزداد من خلال زيادة إنتاج وتسويق كميات كبيرة من السلع والخدمات، أما حل المشكلة الثانية فيطلب وقف تدهور الموارد الطبيعية مثل: تدهور التربة وانجرافها، التغيرات المناخية، تسارع معدلات الإصابة بالسرطان....، وبغير هذا الوقف فان صحة وحياة جميع البشر سيلحق ها الضرر ليس فقط في الوقت الحاضر وإنما في المستقبل.

إن التنمية المستديمة بوصفها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت الباب أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها، إن النمو ليس هو التنمية ومن الخطأ أن يستخدم المصطلحان مترادفين، فالتنمية هي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال عمليات تغيير محددة كما ونوعا، ومن ثم فهي لا بد أن تحقق تقدما وتحسنا في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين، وليس بالضرورة أن تنتج التحسينات نفسها عن عملية النمو الاقتصادي لان عدم وجود نمو اقتصادي في مجتمع ما لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه.

3-من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستديمة:

لشرح هذا العنصر لابد من التطرق أولا وقبل كل شيء إلى الحديث عن تعريف مفهوم التنمية المستديمة.

ا-التنمية المستديمة، الأصل والمعنى اللغوي:

يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى علم الايكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة-نتيجة ديناميكيتها-إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذرEco والذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecologyهو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح Economy فيعني إدارة مكونات البيت.

ولو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فان الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات.

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره(دوم) لمعان متعددة: التأني في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه، (لسان العرب)/ مادة(دوم)، وكلها في ظني معان مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي، فالتنمية تحتاج إلى تأن في رسم سياساتها وديمومة في مشاريعها وأثارها في المجتمع، وبحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها.

والتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف، وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين، فبعضهم قال بالتنمية المستدامة، وبعضهم الأخر يقول التنمية المستديمة كترجمة للمصطلح الانجليزي Sustainable Development

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية المستديمة(صيغة اسم فاعل) هي أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم مفعول) وذلك من منظور ما يعكسه المعنى اللغوي في كلا الحالين، لان اسم الفاعل بنية صرفية تدل على الحدث ومحدث الحدث، فحين نصف التنمية بأنها مستديمة، فقد جعلنا ديمومة التنمية راجعة إلى قوى دفع ذاتي نابعة من التنمية ذاتها، فهي محدثة الاستدامة، بينما صيغة اسم المفعول(المستدامة) تدل على الحدث ومن وقع عليه الحدث، وهذا يعني أن ديمومة التنمية راجعة إلى قوى خارجية، لان التنمية هنا وقع عليها حدث الإدامة من الخارج، واستخدم مصطلح التنمية المستدامة أي المستمرة لا يقدم شيئا جديدا في هذا المجال، على اعتبار أن عملية التنمية –التي تعكس البحث عن الأفضل-هي عملية مستمرة بطبيعتها، لان البحث عن الأفضل هو جزء من التكوين التنظيمي للفرد والجماعة وللمجتمع، على صعيد أخر فان واضعي مصطلح Sustainable Development . قالوا بوجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عالمنا المعاصر التي

أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية ، وبالتالي لا بد من قوى دفع ذاتي تديم هذه العملية وفق آلية معينة، وبناء على ذلك يمكننا القول بان مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها، ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى.

ب-التنمية المستديمة، المفهوم العلمي:

تتعدد تعريفات التنمية المستديمة، فتم ما يزيد على ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية.

وعموما مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها /تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم .

وعرف قاموس ويبستر هذه التنمية /على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.

وعرفها وليم رولكزهاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على انه/تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة.

وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعية وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة، فانه يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد، لتستخدم لمحاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين فانه يجب أن تستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشونه.

وقد أصبحت الاستدامة –ومنذ قمة الأرض عام1992-مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة، وخصوصا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتتبناها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية، وتعمل من اجل تطبيقها، وكذلك الحال في العديد من الدول النامية بما في ذلك بعض الدول خصوصا الأردن، وقد نجم عن انتشار أفكار الاستدامة على المستوى العالمي وظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة مثل، ثقافة الاستدامة، وفلسفة الاستدامة، أي تلك المجتمعات التي تطبيق التنمية المستديمة وتسعى إلى تحسين الصحة العامة فيها، وتحقيق نوعية حياة جديدة لسكانها على أساس مبدأ العدالة الاجتماعية ومن خلال:

*مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة.

*تقليل النفايات الصلبة والسائلة لأقصى حد ممكن.

*زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.

*استغلال وتطوير الموارد المحلية بما يخدم الاقتصاد المحلي ويعمل على تحقيق نمو معتدل.

*مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي والفوضى وغياب الأمن واستشراء الخوف.

والملفت للنظر أن الكثير من الناس بمن فيهم بعض المتخصصين والباحثين، يفترض أن التنمية المستديمة ظهرت رد فعل للمشكلات البيئية والخطيرة التي بدا العالم يواجهها نتيجة سياسات واستراتيجيات التنمية المطبقة، ومع أن هذا –إلى حد ما-صحيح ويشكل جزءا من مفهوم التنمية المستديمة، إلا انه لا يعكس محتوى المفهوم كاملا، فالأوضاع البيئية في أي منطقة ليست نتائج فقط ولا يمكن التعامل معها بمعزل عن أسبابها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك كشفت التنمية المستديمة ممثلة بما تطرحه وتعالجه من قضايا بيئية قائمة في أنحاء العالم عن خلل كبير في السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة وفي كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية دون استثناء، وأصبحت هذه المشكلات البيئية أسبابا رئيسية للفقر واللامساواة، وهذا ما تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها حيث تقول:أن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي الى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة.

فالقضية ليست مجرد مشكلات بيئية يواجهها العالم كما يتصور الكثيرين، بقدر ما هي قضية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في مناطق العالم المختلفة، والتي اصطلح على تسميتها في الأدب التنموي الحديث باسم ظروف التنمية، ذلك أن الحديث عن وقف التدهور البيئي من استنزاف الموارد الطبيعية من خلال استغلالها بشكل عقلاني، يتطلب معرفة تفصيلية بالبيئة الجغرافية(المكانية) للمنطقة المستهدفة بالتنمية، لان هذه المعرفة هي التي يجب أن تقرر خصائص عملية التنمية من خلال أبعادها الرئيسة الأربعة وهي:

***مكان التنمية.**

***كم التنمية.**

***نوع التنمية.**

***مدة التنمية.**

والذي يقرر هذه الأبعاد في نظم التخطيط السائدة في معظم دول العالم هم صناع القرار من سياسيين وإداريين، بغض النظر عن خصائص البيئة الجغرافية في اغلب الأحوال، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اثأر ومشكلات بيئية سالبة مختلفة في أنواعها ودرجات خطورتها، وكما يعتمد الاستغلال العقلاني للموارد على الخصائص الجغرافية لبيئة المنطقة المستهدفة بالتنمية، فانه يعتمد أيضا بدرجة لا تقلل أهمية على ظروف التنمية الأخرى، وهي:

***الوضع الاقتصادي القائم.**

***المستوى التكنولوجي السائد.**

***تركيب وتنظيم المجتمع.**

***القيم والعادات والتقاليد السائدة.**

***الطاقة الفكرية في المجتمع.**

***البيئة السياسية.**

وعليه فان اقتصار الحديث عن الجوانب البيئية عند طرح مفهوم التنمية المستديمة عند بعضهم هو اختزال مشوه لمعنى هذا المفهوم، فالكثير من أنواع التنمية تستنزف الموارد الطبيعية، وهذا الاستنزاف يمكن أن يقود إلى فشل عملية التنمية

نفسها لذلك لا بد أن تعالج المشاكل البيئية بمنظور واسع يشمل الأسباب الكامنة وراء أوضاع الفقر واللامساواة في كل منطقة في العالم.

إضافة إلى هذا يوجد ثلاث رؤى لتنمية المستدامة وهي:

أولا-يمكن اعتبارها على أنها تلك التنمية التي تهيئ للجعل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أي استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها.

ثانيا-وهناك من يرى أنها تنمية متكاملة، ويعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها، فهي تراعي الحفاظ على رأس المال البشري والقيم الاجتماعية، الاستقرار النفسي للفرد والمجتمع، حق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية في المساواة والعدل.

ثالثا- ويمكن النظر لمفهوم التنمية المستدامة من خلال محاور ثلاثة:

*النمو السكاني المعقول. *تنمية راشدة. *بيئة غير مجهدة.

فهذا تعتبر إستراتيجية عالمية ملحة يسعى لتحقيقها المجتمع الدولي باعتبارها قضية أخلاقية إنسانية مستقبلية بقدر ما هي قضية أنية ملحة، لان برامج التنمية الناجحة بمقاييس الحاضر قد تبدو عاجزة عن الاستمرار الأمن بمقاييس المستقبل لأنها برامج تتم على حساب سرعة استهلاك واستنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة.

4-ماهية التنمية المستدامة:

ا-أبعاد التنمية المستديمة:

تتمثل أبعاد التنمية المستديمة طبقا لما ورد بأجندة القرن الحادي والعشرين على النحو التالي:

أولا:البعد الاقتصادي:

-الدول الصناعية في الشمال: تعني التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، إجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، اقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا.

-الدول الفقيرة: تعني توظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

ثانيا-البعد الإنساني والاجتماعي:

تسعى التنمية المستديمة لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية في المناطق الريفية، وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ثالثا-البعد البيئي:

التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

رابعا-البعد التقني والإداري:

هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.

***ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن هناك أبعاد أخرى تتمثل في:**

-الوفاء بحاجات البشر، تحقيق الرعاية الاجتماعية.

-الحد من التدهور البيئي.

-الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية.

-ويجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الموارد وحماية البيئة.

ب-مؤشرات التنمية المستدامة:

هناك العديد من المؤشرات والمرتكزات يمكن تصنيفها من منظور الأبعاد السابقة للتنمية المستدامة فتشمل مؤشرات اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، ومؤشرات خاصة بإدارة الموارد البيئية...

أولا: القضاء على الانفجار السكاني:

ويقصد نمو السكان بمعدلات سريعة جدا لا تتفق مع معدلات التنمية أو القدرات البيئية ويمثل القضاء على الانفجار السكاني مؤشرا لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: تحقيق الأمن الغذائي:

تعتبر التنمية الغذائية المحلية هي بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الغذائي ويتطلب ذلك إيجاد مخزون استراتيجي لمواجهة التغيرات.

ثالثا: دعم برامج تنظيم الأسرة:

خاصة في الدول التي تتسم بمعدلات نمو سكاني سريعة جدا وهذه البرامج تهدف للحفاظ على البيئة والتوعية والالتزام.

رابع: التخفيف من حدة الفقر:

حيث يعتبر الفقر عدوا ثانيا للتنمية المستدامة وعلاجه يعني حتمية أخلاقية إنسانية للتنمية واستدامتها.

خامسا: دعم دور المرأة في التنمية المستدامة:

باعتبارها هي نصف المجتمع وهي لصيقة بالبيئة وهي محور التنمية وهي ضحية في ذات الوقت وان كانت مهتمة بعداء البيئة.

سادسا: الحد من استنزاف الموارد الطبيعية:

حيث يتحقق من خلال ذلك بيئة مصانة غير مستنزفة.

سابعا: مكافحة التصحر:

حيث أن مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر وبصفة خاصة في البيئات الجافة وشبه الجافة التي تتصف بنظمها الايكولوجية الهشة ويتم مكافحة التصحر من خلال إجراء مسح شامل وتفصيلي للمناطق المتصحرة وضبط النمو السكاني وترشيده بيئيا وضبط وترشيد قطع الأشجار واستزراعها وتنميتها وضبط وترشيد الاستخدام الرعوي وتنميته وترشيد الاستخدام الزراعي ووقف زحف الرمال.

ثامنا: قضية الطاقة:

حيث أن نقص مصادر الطاقة في أي بيئة أو دولة من الدول مشكلة بيئية ملحة يجب التصدي لها لتحقيق امن الطاقة من خلال ترشيد استخدام الطاقة الاحفورية – غير المتجددة- وتنمية مصادر الوقود البيولوجي من خلال خطط وطنية.

تاسعا: النفايات وإعادة التدوير:

ويتم التعامل معها من خلال الردم الصحي-الدفان- الحرق، تدوير النفايات، اتخاذ تكفل تحقيق التنمية المستدامة بتقليل حجم هذه النفايات، فرض الضرائب عليها، التوعية البيئية، تشجيع ودعم الاستثمارات في هذا المجال.

عاشرا: المحميات الطبيعية-الحيوية-:

ويمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية، إجراء المزيد من الدراسات والبحوث البيولوجية ودعم التوعية البيئية.

الحادي عشر: الازدهار السياحي: ب

اعتبار السياحة احد مصادر الثروة الهامة في الاقتصاد الوطني.

الثاني عشر: صون الغابات والقضاء على القطع الجائر للأشجار: ب

إنشاء شبكة محميات واسعة الانتشار واستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة.

الثالث عشر: الحفاظ على الثروة السمكية.

الرابع عشر: الدعوة إلى العمارة الخضراء

ج -أهداف التنمية المستديمة:

تسعى التنمية المستديمة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:

تحاول التنمية المستديمة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول ديمقراطي.

ثانيا-احترام البيئة الطبيعية:

التنمية المستديمة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

ثالثا-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

رابعا-تحقيق استغلال عقلاني للموارد:

تتعامل التنمية المستديمة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

خامسا- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهداف المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر واثأر بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

سادسا-إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

وبطريقة تلاءم إمكانية وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

د-مبادئ التنمية المستديمة:

تفهم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تنافرية أو صراع، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة، فانه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك فان المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية واستمراريتها، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستديمة ومحتواها وهذه المبادئ هي:

أولا-استخدام أسلوب النظم في إعداد خطط التنمية المستديمة:

يعد أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وان أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن تم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستديمة من

خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.

ويمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي، فالمشاكل البيئية ترتبط إحداها بالأخرى، فاجتثاث الغابات والأحراش مثلا يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية، وهذا بدوره يزيد من انجراف التربة وتعريتها، ويؤدي التلوث والمطر الحمضي إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وبالذات المغلقة، من جانب أخر فان مشكلات البيئة بأنماط التنمية الاقتصادية، فالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤول المباشر والرئيس عن تدهور التربة واجتثاث الغابات وهكذا.....

ثانيا-المشاركة الشعبية:

التنمية المستديمة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستديمة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدنا أم قرى، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستديمة تنمية من أسفل-تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني-تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين.

خاتمة:

يمكن القول أن موضوع التنمية شغل اهتمام مفكري العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء، ففي حين تتقدم الدول الصناعية بخطوات ثابتة على طريق التقدم الاقتصادي، يتعثر الكثير من الدول النامية في تنفيذ خططها، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

فقد عرفت التنمية عبر العصور القديمة والحضارات المتعاقبة وعولجت في قضاياها باستخدام أساليب وتقنيات مختلفة، وعني الكثير من الكتاب والمفكرين من مختلف التخصصات العلمية والانتماءات الفكرية بموضوع التنمية حيث ظهرت الاجتهادات والمحاولات الهادفة إلى تحديد العوائق التي تقف أمامها وكيفية إيجاد الحلول الناجعة لها.

هذه المحاولات المبذولة من قبل الكتاب والمفكرين والباحثين للوقوف على مفاهيم العمليات التنموية وأبعادها أدت إلى حدوث إرباكات وتخبط بسبب الاختلاف في خلفياتهم العلمية وانتماءاتهم الحضارية مما حدى بفريدمان القول-بان التنمية تبدو فكرة غامضة بشكل عام، فكل مفكر يحمل المصطلح التنموي إيديولوجيا ترتبط بمجال معرفته الذاتية-

وفي خضم هذا الزخم الفكري ظهرت النظريات الاقتصادية والاجتماعية التي حاولت تفسير المفهوم التنموي بأبعاده وجوانبه المختلفة، فالتنمية هي نتاج التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وهي عملية متداخلة ومستمرة، وذات بعد شمولي تكاملي ديناميكي، والتغير الاقتصادي يترتب عليه تغير اجتماعي سياسي، إذ أن العوامل السياسية لها دور بارز في وضع وتنفيذ السياسات التنموية وفي إعداد خطط التنمية الشاملة، حيث تعتبر التنمية القاعدة الأساسية الأكثر وضوحا في سياسات الحكومة النشيطة وفي محاولاتها إحداث تغيرات جذرية في مختلف القطاعات لتحقيق مستويات معيشية متقدمة للمواطنين، وتتفاوت جهود الحكومات في تحقيق أهدافها التنموية، فهناك من استطاع تحقيق معدلات نمو عالية في معظم القطاعات الإنتاجية، والبعض الأخر ما زالت محاولاتها وجهودها مستمرة من خلال تبنيها خططا تنموية تساعدها على الخروج من دائرة التخلف والسعي إلى تحقيق معدلات نمو عالية.

فالتنمية عملية حضارية تمثل نقلة نوعية في كافة المجالات، ولها أبعاد اقتصادية، إدارية، اجتماعية، ثقافية، تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية ونوعية تساعد على تشكيل الكيان القوي المعتمد على ذاته، والتنمية الشاملة تعتبر من المهام و الواجبات الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها الحكومات في الدول المتقدمة والنامية، بهدف إيجاد كيانات مستقلة قوية تخدم الإنسان وكرامته وتحافظ على الشخصية الوطنية، وذلك من خلال محاربة الفقر والجهل وتوفير المعيشة الكريمة للمجتمع لكي يواكب تطور المجتمعات الأخرى، فالإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وهو القاسم المشترك في كل مجالات التنمية.

أما التنمية المستديمة فتعتبر نهج حياة، وأسلوب معيشة، وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية، وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة مع مشكلات المجتمعات الإنسانية، ذلك إن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كاف، ولم يؤد إلى تحقيق أهداف التنمية في كثير من المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المختلفة كما حدث في عقود التنمية الماضية، إن تطبيق فلسفة التنمية المستديمة يعني أننا مطالبون بوصفنا سكانا وصناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئاتنا المحلية، والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

***المحافظة على البيئة.**

***وتحقيق نمو اقتصادي معقول.**

***وتحقيق العدالة الاجتماعية.**

إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة. .

***خلاصة القول:**

جدول يوضح تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المرحلة مفهوم التنمية الفترة الزمنية/بصورة تقريبية محتوى التنمية ودرجة التركيز أسلوب المعالجة المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان

1 **التنمية**:النمو الاقتصادي نهاية الحرب العالمية الثانية-منتصف ستينات القرن العشرين.

-اهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الاقتصادية.

-اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية.

-إهمال الجوانب البيئية.

معالجة كل جانب من جوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى-افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة-

-الإنسان هدف التنمية /تنمية من اجل إنسان.

1 **التنمية:** النمو الاقتصادي+التوزيع العادي منتصف الستينات- منتصف سبعينات القرن العشرين -اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية.

-اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية.

-اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.

معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة- -الإنسان هدف التنمية/تنمية من اجل إنسان.

-الإنسان وسيلة التنمية/تنمية الإنسان.

3 **التنمية الشاملة:** الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه. منتصف السبعينات-منتصف ثمانينات القرن العشرين.

-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية.

-اهتمام متوسط بالجوانب البيئية. معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة- -

الإنسان هدف التنمية/تنمية من اجل إنسان.

-الإنسان وسيلة التنمية/تنمية الإنسان.

-الإنسان صانع التنمية/تنمية بوساطة الإنسان.

4 **التنمية المستديمة:**اهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى. النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر. اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية.

-اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية.

-اهتمام كبير بالجوانب البيئية.

-اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.

معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة-

-الإنسان هدف التنمية/تنمية من اجل إنسان.

-الإنسان وسيلة التنمية/تنمية الإنسان.

-الإنسان صانع التنمية/تنمية بوساطة الإنسان.

المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية

1) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت ،1972.
2) احمد ناصيف، دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط، 19-200/10/20.
3) أسامة الخولي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط، 19-200/10/20.
4) انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، الكويت، 1993، ص16.
5) الحداد عوض، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الإسكندرية، 1993.
6) حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص45..
7) خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، بدون دار النشر، بدون بلد الشر، بدون سنة النشر، ص157.
8) زكي رمزي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 84، 1984.
9) السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دار المعرفة الجامعية، 1993، ص170-172.
10)صلاح الدين فوزي، الإدارة العامة في عالم متغير ومتطلبات التحديث، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1993، ص284.
11)صلاح عثامنة، التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج، مؤسسة دار العلماء، اربد، ط1، 1997، ص1.
12)عامر الكبيسي، التنمية الإدارية-المداخل والنظريات، المجلة العربية للإدارة، 1983، ص4.
13)عبد الرحيم وآخرون، التنمية في الوطن العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، 1995، ص117.
14)عبد المعطي عساف، إدارة التنمية-دراسة تحليلية، مطابع القدس، الكويت، 1988، ص25
15)عثمان غنيم، التنمية المستدامة-دراسة نظرية في فلسفة المفهوم والمحتوى-مجلة المنار، جامعة آل البيت، الأردن، 2005
16) علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000، ص45-65.
17)علي لطفي، التنمية الاقتصادية-دراسة تحليلية-مكتبة عين شمس، القاهرة، ص157.
18)فؤاد مرسي، التخلف والتنمية-دراسة في التطوير الاقتصادي-دار الوحدة، بيروت، ط1، 1985، ص36
19)فاروق عبده فليه، التربية وقضية الإنتاج، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص22.

20)اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، عدد 142،1989 ، ص83،

21)ماجدة أبو زنط، عثمان محمد غنيم، التنمية المستديمة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها-دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص22

22)محمد أبو النجا، التنمية الإدارية على طريقة التنمية الشاملة، مجلة الإداري، العدد 22، نوفمبر 1985، ص32.

23)محمد مصطفى، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة-دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى-، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة، القاهرة، 13-2001/2/15.

24)مهدي الحافظ، التنمية البشرية-تطوير المفهوم ودلالاته-مجلة العربي، الكويت، العدد515، ص28-33.

25) موسى اللوزي، التنمية الإدارية، دار وائل، الأردن، ط2، 2002، ص26.

المراجع باللغة الأجنبية:

26) Allbertini, Mécanismes du sous développement et développement, Les édition ouvrières, 2006 .

27)Assidon Else, Les théories économiques du développement, La découverte, Paris, 1992 .

28)Brasseul, Introduction, a l'économie de développement, Armand colin, Paris, 2010.

29)Chantebout, Le tiers monde, Armond colin, Paris, 2011.

30)Sanjayal. Developing countries in the international economy selected papers dependence and underdevelopment. Oxford University.London.1982.p3.